دور مراكز الابحاث السياسية في رسم التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية (CSIS) إنموذجاً

م.د.رنا مولود شاكر (*)
rana.mawlood@gmail.com

الملخص:

تعد مراكز الابحاث السياسية في الولايات المتحدة الامريكية ظاهرة فكرية وسياسية متميزة، وقد تركز مسار عملها اولا في نشر الأفكار والترويج لها على مستوى الرأي العام و النخب السياسية التي شكلت قوى ضغط في بعض القضايا التي تمس مصالحها على صانع القرار السياسي، وبعد إنتهاء الحرب الباردة تطورت امكانياتها البنيوية والمالية حتى غدت مؤسسات رصينة، مما دفعها الى توسيع نطاق عملها، وأستطاعت التأثير في أعلى مراكز صنع القرار، لتمارس دور فاعل في عملية صنع القرار بعد ان كان عملها ينحصر بتقديم الخبرة والاستشارة فقط.

ويعد مركز الدرسات الأستراتيجية والدولية من المراكز التي أصبحت جزء من عملية صنع القرار وإتخاذه، لاسيما على مستوى السياسية الخارجية، إذ شارك عبر طروحاته التي تميزت برؤية فكرية أكثر عمقاً وأدراكاً في رسم وتحديد العديد من التوجهات الاستراتيجية، مما منحت صانع القرار خيارات متنوعة ومتعددة، أسهمت في تجديد نمط تفكيره و إعادة ترتيب أولوياته ألاستراتيجية بما يخدم المصالح الامريكية العليا.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد.

المـقـدمـة:

تعد مراكز الابحاث والدراسات السياسية من أهم مصادر المعلومات الاساسية، وأصبحت تمثل جزءاً من أدوات عملية صنع واتخاذ القرارات في العديد من الدول المتقدمة، إذ تشكل بعض الابحاث والدراسات التي تقدمها خريطة طريق لصانع القرار السياسي تمنحه رؤية واضحة ذات ابعاد متعددة حول أفضل السبل لحل المشكلات التي تواجهه على مستوى السياسية الخارجية.

والولايات المتحدة الامريكية من اكثر الدول المتقدمة التي اهتمت بالمراكز البحثية وتطويرها، وركزت على تنوعها لا تعددها فقط من اجل توظيف ابحاثها ودراساتها بما يخدم الرؤية الفكرية والاستراتيجية الامريكية، و نجد ان الكثير منها تم ربط نشاطها الفكري في مجال البحث والدراسات بالادارة السياسية للحكومة الامريكية ومؤسساتها المختلفة، من أجل توفير قاعدة بيانات ومعلومات معرفية متخصصة بالشان السياسي الدولي، وأيضا تمنح صانع القرار رؤية متجددة وقوة وقدرة في حل المشكلات واتخاذ القرارات بشكل اكثر نضوج وادراك، وتحديد الاولويات بما يخدم مصالحها الاستراتيجة العليا بعد ان كان دورها ينحصر بالجانب الأكاديمي و الاستشاري.

فرضية الدراسة: ان مراكز الابحاث السياسية أصبحت تمارس دور فاعل في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الامريكي، وأسهمت البعض من دراساتها الفكرية والسياسية في تحديد و رسم توجهاتها الاستراتيجية نحو العالم.

وقسمت هذه الدراسة كالآتي:

المبحث الاول: ماهية مراكز الابحاث السياسية الامريكية

المبحث الثاني: نشاة وتطور مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية(CSIS)

المبحث الثالث: تأثير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في التوجهات الاستراتيجية الامريكية

المبحث الاول: ماهية مراكز الابحاث السياسية

أولا: مفهوم مراكز الابحاث السياسية:-

ان تعدد و تنوع مراكز الابحاث السياسية وطبيعة توجهاتها الفكرية المختلفة، جعلت من الصعب تحديد تعريف دقيق ومتفق عليه لمعرفة ماهية هذه المراكز، لاسيما ان الطروحات والتنظيرات الفكرية والسياسية التي تدعو وتروج لها تكون نابعة من عمق انتماءها الايديولوجي احيانا، أو تمثل رؤى ومصالح الدول التي تنتمي اليها وتعمل من اجلها احيانا اخرى، ونتيجة لذلك ظهرت الكثير من التعريفات والمفاهيم حول هذه المراكز والتي سعت الى توصيفها وتحديد طبيعة تفكيرها ونطاق عملها.

ومنذ ظهور أولى المراكز البحثية ولغاية منتصف القرن العشرين كانت تعرف بأنها "مؤسسات او منظمات فكرية تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام وتقدم النصيحة والمشورة لصناع القرار بشكل خاص"[(1)]، اذن ظهرت هذه المؤسسات او المنظمات لتشكل حلقة وصل بين عالم السياسة والعالم الاكاديمي عبر تقديم سلسلة من الدراسات والابحاث تعنى بالشأن السياسي وخدمة الصالح العام، ومنذ بداية ظهور هذه المراكز في أوروبا اطلق عليها تسمية قاعات الادمغة التي يجتمع فيها الباحثين والمتخصصين الاكاديميين لمناقشة امور الحرب، وفي الولايات المتحدة الامريكية أطلق عليها تسمية(**think tank**) اي خزانات الفكر أو التفكير[(2)]، ومن أشهر التعريفات تداولا على المستوى الاكاديمي عن هذه المراكز هو التعريف الذي يعدها عبارة عن "هيئات ذات توجه بحثي لايهدف الى الربح ولا يعبر عن أي توجه حزبي معين دون ان ينفي ذلك عنها الصفة الايديولوجية وتتمثل اهدافها الرئيسة في تاثيرها على الرأي العام والسياسات العامة"[(3)].

إذن هذه المراكز البحثية تعمل على تقديم البحوث والدراسات التي تعنى بشؤون السياسة العامة والخارجية ايضا، وتتضمن مجموعة من الرؤى والتوصيات تتعلق بمشكلات تمس الرأي العام الداخلي والدولي، وتهدف الى منح صانع القرار القدرة على وضع الحلول المناسبة لتلك

المشكلات بأسلوب عقلاني وواعي لطبيعة كل مشكلة على حده وبما بنعكس بشكل ايجابي على مستقبل المجتمع والدولة معا، وعليه يعرف العديد من المختصين ان مراكز الابحاث تمثل" مراكز لانتاج الافكار وإدارة المعرفة البحثية إذ قد تتخصص في مجالات علمية او فكرية او سياسية وتهدف الى خدمة وتطوير وتحسين عملية صنع السياسات العامة، وتقديم الاستشارات والسيناريوهات التي تساعد صانع القرار في رسم وتعديل وتطوير سياسته تبعا لتلك المقترحات"[1]، وهكذا يتضح لنا ان مراكز الابحاث تمثل منظومة متكاملة لانتاج الافكار التي تشمل قضايا مختلفة، وتسعى الى تحليلها ومعالجتها عن طريق البحث والتعليم ومن ثم تثقيف الراي العام والجماعات السياسية عن طريق نشرها للتوعية بالمخاطر المحيطة بها او الاشارة الى اهميتها لارتباطها بمصالح الدولة، ولذلك عرف البعض هذه المراكز بأنها "كل مؤسسة او منظمة لديها قيادة ذات طاقة خيالية ابداعية تسهم في بلورة خيارات واقعية لها جذور فكرية للسياسات والبرامج والخدمات التي تقدمها على المستوى السياسي والاستراتيجي والاجتماعي والاقتصادي والامني"[2].

وعبر هذه التعريفات نجد ان المراكز البحثية وعلى الرغم من اختلاف توجهاتها الفكرية والايديولوجية، الا انها تمتلك اهداف محددة ذات رؤى مشتركة يمكن تحديد اهمها بالآتي:

1- تشكيل قاعدة بيانات فكرية وسياسية متكاملة تساعد صانع القرار السياسي في عملية صنع واتخاذ القرار وفقا لمعطيات المتغيرات الداخلية والدولية التي قد تحدث في المستقبل.

2- توفير الكثير من الاليات اللازمة في عملية رسم وتنفيذ السياسات العامة وتحديد طبيعة اولويات مخططاته الاستراتيجية لاسيما الخارجية، لرفع نسبة نجاح تنفيذ سياسة صانع القرار وتقليص نسبة احتمالية الفشل اثناء تطبيق تلك السياسات.

3- التركيز على تحويل هذه المراكز لحلقة وصل بين عالم المعرفة والحقائق المجردة وعالم ادارة السلطة، لذلك تقدم لصناع القرار افكار متجددة وابداعية تساعدهم لوضع سياسات عامة وتنفيذها بطرق عقلانية تتميز بعمق الادراك لحاجات ومتطلبات المجتمع والبيئة المحيطة وسرعة الانجاز من حيث الوقت والتكلفة.

4- تأخذ على عاتقها مهمة التاثير في الراي العام عبر عرض كل المعلومات والتصورات لتوعية وتثقيف المجتمع حول قضايا معينة، وخلق انطباع معين عنها والذي قد ياخذ طابعا ايجابيا او سلبيا تبعا لتوجهات المراكز البحثية، و من ثم ربط ذلك بالتوجهات العامة للسلطة القائمة على المستوى الداخلي والخارجي.

ثانيا: الجذور التاريخية لظهور المراكز البحثية:

تشير بعض الدراسات االتاريخية المعنية بتقصي جذور نشاة وظهور المراكز البحثية في العالم، ان اول ظهور لاحد الاشكال البدائية للمراكز البحثية يتمثل بالمعهد الملكي للدراسات الدفاعية البريطاني عام (1831) والمعني بالامور الحربية، وتعد الجمعية الفابية البريطانية ايضا والتي تأسست عام(1884) وكانت تركز على دراسة ظواهر المتغيرات الاجتماعية لما بعد الثورة الصناعية[1]، ومنذ بداية القرن العشرين بدات فكرة انشاء مثل هذه المؤسسات تنتشر على مستوى الاوساط الاكاديمية والعلمية واستخدمت الوسائل العلمية لتطوير الابحاث والدراسات الاقتصادية للارتقاء بالمستوى المعاشي لمجتمعاتها، وايضا ركزت على تطوير الخطط والاستراتيجيات الدفاعية لاسيما تطوير القدرة العسكرية واساليب عمليات المواجهات المسلحة عبر ابتكار وصناعة اسلحة متطورة،واستطاعت الحكومة البريطانية منذ الحرب العالمية الاولى "تشكيل مجموعة من غرف الابحاث تضم عدد من العلماء المتخصصين بالدراسات العسكرية وتحليل عملياتها وفق الاساليب العلمية وركزت على استخدام تقنيات الفيزياء الرياضية لرصد عدد سفن العدو لتحديد حجم وكمية الاسلحة والقذائف المستخدمة من قبل الجيش"[2].

ان الظهور الاول للمراكز البحثية كان يركز بشكل كبير على تطوير القدرات العسكرية وكانت هذه المراكز في بداية نشأتها عبارة عن غرفة مغلقة تضم مجموعة من العلماء في مختلف الاختصاصات الاكاديمية والعلمية، وتشرف عليها العمليات السرية لوزارة الدفاع لمناقشة الخطط الاستراتيجية للحرب باستخدام الاساليب والتحليلات العلمية، وانتشرت في العديد من دول العالم، مما ادى الى زيادة الاعتماد عليها والعمل على تطويرها لزيادة اهمية وجودها

لما تقدمه من خدمات استشارية وافكار ابداعية في مجال البحوث العسكرية، ومنذ الحرب العالمية الثانية اهتمت الولايات المتحدة بتطوير عمل هذه المراكز و زيادة فاعلية الترابط بينها وبين مؤسسات الدولة وتحديدا في المجال الامني والعسكري، وبلغ عدد المراكز البحثية في الولايات المتحدة الامريكية انذاك (20) مركزا بحثيا ضمت عدد من الخبراء والعلماء في مجال الابحاث العسكرية والكيمياء والفيزياء النووية، توزعت مهامها بين الجانب العسكري وتطوير قدرات تسليح الجيش الامريكي، وبين وضع الخطط الاستراتيجية وتقديم السيناريوهات على مستوى العلاقات الدولية اثناء وبعد انتهاء العمليات العسكرية، في حين قبل الحرب كانت تتوزع مهام تلك المراكز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية واثرها على الواقع السياسي الامريكي لاسيما بعد الازمة الاقتصادية عام (1929)، وتاسست هذه المراكز من قبل علماء الاجتماع والمتخصصين بالدراسات الاقتصادية[1]، وعدت مرحلة الحرب الباردة بيئة خصبة لزيادة انتشار هذه المراكز وتنوع اختصاصاتها وطرق عملها في اتجاهات اكثر تجددا لتصبح عنصر جذب لصناع القرار، وتشارك في عملية صنع السياسة العامة لكن عن طريق تقديم الاستشارات والتوصيات والمقترحات، بمعنى انها لم تكن تمتلك دورا بارز او مؤثر على صانع القرار وانما هي تمثل عنصر استشاري يمكن الاستعانة به وقت الازمات، واستمرت طبيعة هذه العلاقة بين المراكز البحثية والحكومات الامريكية المتعاقبة حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، لكن مع وصول الرئيس الامريكي رونالد ريغان للرئاسة بدأ بالاعتماد على افكار وتحليلات هذه المراكز لاسيما فيما يتعلق برؤيتها المستقبلية على مستوى العلاقات الدولية، وايضا تطوير الرؤى الفكرية والاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية وطرق تعاملها ومواجهتها للمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي.

ومنذ نهاية الحرب الباردة استطاعت هذه المراكز البحثية من أثبات وجودها على ارض الواقع عبر المشاركة بشكل مباشر وفعال على المستوى السياسي، بعد ان كان عملها مقتصرا على تقديم الاستشارات لصانع القرار السياسي ومؤسسات الدولة وتزويدهم بالخبراء والمتخصصين في الجانب السياسي والعسكري، فضلا عن تدريبها للقيادات السياسية والامنية لتولي مهام

اعمالهم في مؤسسات الدولة، واستطاعت هذه المراكز تدريجيا من رفع سقف أهميتها ووجودها على المستوى السياسي بعد انتقالها من حقل الدراسات الاكاديمية وطرح النظريات الى عالم السياسة الواقعية وتطبيق افكارها وطروحاتها من قبل صانع القرار، ومنذ نهاية تسعينيات القرن الماضي تمكنت من اخذ موقع مهم لدى صانع القرار وقدمت له الكثير من الخطط والافكار السياسية والاستراتيجية وعدت احد اهم ركائز خطط وبرامج الحكومة على المستوى التشريعي والتنفيذي، وتعد حادثة الحادي عشر من سبتمبر عام (**2001**) الحدث الابرز لتقوية وجود مراكز الابحاث وتاثيرها ومشاركتها المباشر في رسم السياسية العامة والخارجية، وتحولت في كثير من الاحيان الى جماعة ضغط مؤثرة على عملية اتخاذ القرار لاسيما على مستوى السياسة الخارجية، هذا الامر اشار اليه أستاذ العلوم السياسية في جامعة انتاريو والمتخصص بدراسة مراكز الفكر والابحاث بالقول (دونالد أبلسون) " ان مراكز الابحاث في العالم اصبحت ظاهرة عالمية وتعتمد عليها الحكومات بصورة غير مباشرة للمشاركة في سياسات الحكومة لكن في الولايات المتحدة الامريكية تميزت بقدرتها على المشاركة المباشرة في صنع السياسة واعتماد صانع السياسة للعودة اليها من اجل الخروج بحلول موضوعية لأي أزمة تواجه البلاد"[(1)]،ومعنى ذلك ان هذه المراكز وتحديدا في الولايات المتحدة الامريكية انتقلت من مرحلة نشر الافكار والتثقيف الفكري والسياسي، وتسويقها والترويج لها عبر وسائل الاعلام أو القنوات الرسمية وغير الرسمية لأروقة صانع القرار السياسي، الى مرحلة التاثير في التوجهات السياسية للحكومة الامريكية لاسيما اذ كان هناك ارتباط او توافق كبير بين الايديولوجية الفكرية لتلك المراكز وبين طبيعة التوجهات الفكرية والحزبية للادارة العليا للحكومة في البيت الابيض، وهناك العديد من المراكز البحثية في الولايات المتحدة الامريكية التي ربطتها مع بعض الحكومات الامريكة مثل هذا النوع من الترابط، وهو ما سيتم مناقشته في المبحث الآتي.

المبحث الثاني: نشاة وتطور مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية(CSIS)

أولا: تأسيس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وأهدافه

تأسست في الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية، الكثير من مراكز الابحاث والتفكير السياسي وتميزت باهتمامها بالشؤون الامنية والاستراتيجية والقضايا الدولية، ويعد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية(csis) احد ابرز تلك المراكز وتأسس عام(1962) في العاصمة واشنطن من قبل "ديفيد م.ابشاير والادميرال أرليه بورك وتركز أهتمامه على نظام المعلومات الجغرافي التي تتعلق بقضايا الدفاع والامن القومي ثم تطورت اهتماماته ليشمل قضايا السياسة الدولية المتعلقة بالمجال الامني والعسكري والتحديات العابرة للحدود الوطنية"[1]، وابرز هذه التحديات قضايا ذات ارتباط بالتجارة الدولية والتنمية العالمية والتكامل الاقتصادي، لكنه أهتم بالدرجة الاولى وهو الامر الذي ميزه عن باقي المراكز البحثية الاخرى بقضايا الامن القومي والشؤون العسكرية إذ كان المناخ العام لمرحلة الحرب الباردة يتطلب التركيز على هذه القضايا، ومنذ منتصف تسعينيات القرن الماضي تطورت توجهاته البحثية لتشمل مجال الطاقة وشؤون المناطق الجيو– إستراتيجية التي تشكل جزءا حيويا من الخطط الاسترتيجية الامريكية وتحديدا منطقة الشرق الاوسط والادنى وايضا قضايا الارهاب الدولي، ومنذ تأسيسه وضع المركز لنفسه توجها فكريا وأيديولوجيا ثنائي التوجه بمعنى انه يمثل اتجاه كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الامريكية وهو بذلك خط لنفسه طريق تحقيق الغايات والمصالح الامريكية العليا، ومساعدة صانع القرار لرسم مسار السياسة العامة والخارجية نحو عالم افضل في المستقبل بعيدا عن الاختلاف الحزبي بين الحزبين الرئيسين، ولذلك عد هذا المركز من اقرب المراكز البحثية لصانع القرار السياسي الامريكي على مر تاريخه[2].

واستطاع هذا المركز من تطوير امكاناته البحثية والاكاديمية بشكل واضح عبر استخدام اسلوب التجديد في ما يتعلق بأهتمامته البحثية والدراسية تبعا للواقع السياسي والاقتصادي والامني الذي تتطلبه البيئة الداخلية والدولية والتي تمس المصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة الامريكية، ولهذا كان دوما يواكب التطورات التي تحدث نتيجة للاحداث والمتغيرات التي تطرأ في العالم، من هنا اهتم بالدرجة الاولى بنوعية الاعضاء الذين ينتمون اليه إذ ضم

العديد من "المفكرين والخبراء في مجالات عدة نجدها احيانا تتجاوز اهتماماته التي اعتاد عليها وتأسس من اجلها لمواكبة تلك التطورات، وشملت قضايا التجارة الدولية ومشاريع الطاقة المتجددة والتكنولوجيا وقضايا الصحة العالمية وحقوق الانسان، كما ضم العديد من المسؤولين الحكوميين السابقين امثال "كيسنجر وديك تشيني وشليزنغر وولسي وبريجنسكي ووليم كوهين"[(1)].

ولذلك نجد ان رئيس ومجلس أمناء هذا المركز كانوا دوما من الموظفين الحكوميين ذوي المناصب رفيعة المستوى سواء في السلطة التشريعية ام التنفيذية، وتولى " منصب مجلس امناء المركز سام نان وهو سيناتور ديمقراطي ورئيس لجنة مجلس الشيوخ الامريكي حول الخدمات العسكرية منذ عام (1999) ولغاية عام(2015) وحل محله توماس ج.بريتزكر حتى اليوم، اما المدير التنفيذي للمركز هو جون هامر الرئيس الحالي لمجلس السياسات الدفاعية في البنتاغون و نائب وزير الدفاع السابق روبرت غيتس في عهد حكومة اوباما وشغل المنصب منذ عام (2000) وحتى اليوم"[(2)].

و منذ تاسيسه حافظ هذا المركز على المرتبة الاولى من حيث تصنيف اهتمام مراكز الابحاث بالموضوعات البحثية في مجال الامن والدفاع، وذلك حسب تصنيف واستطلاع الراي الذي اعدته جامعة بنسلفانيا الامريكية، واحتل المرتبة الرابعة على مستوى المراكز العالمية، ويبلغ عدد موظفي هذا المركز (220) موظف تتوزع مهامهم بين الاعمال الادارية والاعلامية للمركز التي تتعلق بتنظيم وادارة اعماله مثل الندوات والمؤتمرات والتسويق للبحوث ومنشورات المركز، وكذلك القيام بمهمة مساعدين للخبراء والعلماء والمفكرين في المركز الذين يتولون مهمة اعداد وتنظيم استطلاعات الراي حول البحوث الرئيسة للمركز، فضلا عن تقديم خدمات تدريبية من قبلهم لموظفي الكونغرس والبنتاغون وبعض المؤسسات السياسية والاقتصادية التابعة للحكومة،ومع تطور حجم وشكل ادارة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية تم وضع مجموعة من الاهداف الجديدة التي يمكنها ان تلبي حاجات ومتطلبات الواقع المعاصر ويمكن تحديد أهمها بالآتي:-

1- تقديم افكار وطروحات تواكب التطورات المستقبلية المتوقعة على مستوى الشؤون الدولية، ليتمكن صانع القرار من وضع خطط وبرامج تعمل على تطوير واقع سياساته الخارجية وتحديدا في مجال الدفاعات العسكرية والاستراتيجية، وبالنتيجة ابعاد صانع القرار عن خطر تعرض سياساته وقراراته التي يتخذها في المستقبل للفشل.

2- تحليل المشكلات المحلية والدولية على اختلاف تخصصاتها، ووضع مجموعة من الحلول وفق معطيات علمية ومعرفية مدروسة، مما يوفر رؤية واضحة للحكومة لمواجهتها والقضاء عليها او تقليص حجم الخسائر الناتجة عنها.

3- توفير قاعدة فكرية ومعرفية واسعة تمنح صناع القرار القدرة على تحديد خياراتهم واولوياتهم على المستوى السياسي والامني والاقتصادي والاجتماعي، مما يسهم في تنفيذ خطط وبرامج الحكومات وفق سقف زمني اسرع ونتائج افضل يقود في النهاية الى تحقيق تنمية شاملة ومتواصلة.

ثانيا: تطور نشاط مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية على المستوى الحكومي

ان التطورات الحاصلة على المستوى المحلي والدولي لعبت دورا مهما في تطور مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وتنوع اهتماماته وتوجهاته الفكرية والسياسية على مستوى البحث الاكاديمي والمعرفي، واسهمت في زيادة تفاعل نشاطه ونشر افكاره وطروحاته التنظيرية بشكل اقوى واسرع مع صانع القرار الامريكي، ويمكن ان نقسم مراحل تطوره بالآتي:

المرحلة الاولى: وتبدأ من الحرب الباردة اذ مثلت سلسلة من الازمات السياسية المقترنة باحتمالية نشوب حرب نووية او مواجهة عسكرية مع المعسكر الاشتراكي، وهذه الازمات اصبحت واقعا مفروضا على صانع القرار الامريكي الامر الذي دفعه الى البحث عن ايجاد وسائل واليات جديدة تمنحه خيارات متعددة من اجل التوصل الى حل تلك الازمات باقل الخسائر الممكنة(1)، واستطاع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية من اثبات وجوده وقدراته عبر التسويق لافكاره عن طريق ندواته الفكرية وورش العمل والمؤتمرات المتخصصة بالشأن السياسي والعسكري ونشرها بين الاوساط السياسية لأدارة البيت الابيض ويعد جون

كينيدي اول رئيس أمريكي استعان باراء وطروحات خبراء ومفكري المراكز البحثية وفي مقدمتها (csis)، و تمكنت في تلك المرحلة من تقديم العديد من الحلول الموضوعية التي ساعدت صانع القرار من الخروج او التخلص من أزمات عدة مفاجئة لم يكن يتوقعها او يدرك ابعادها[1].

وعلى الرغم من ان بعض الافكار والطروحات التي قدمها المركز استطاعت انقاذ الولايات المتحدة الامريكية من حرب وشيكة الوقوع على المستوى الدولي، الا ان نشاطه اقتصر على الجانب الاستشاري لصانع القرار الامريكي لأعلى مستوى، وكان وجوده مجرد منفذ بديل لاي ازمة تواجه وليس مشاركا فعليا في رسم وتحديد طبيعة توجهات السياسة الخارجية الامريكية، بمعنى انه مشارك ضمن مجموعات عدة تقدم المقترحات لصانع القرار بشكل غير مباشر، وليس مؤثرا او فاعلا في عملية صنع القرار واتخاذه، و نجد ان الحكومة الامريكية في ذلك الوقت لم تكن ترغب كثيرا ان تسلط الضوء على عمل هذا المركز او غيره، اذ عدته مجرد مؤسسة علمية بحته لايمكنها ان ترتقي الى مستوى عالم السياسة وبالتالي هي غير مؤهلة للمشاركة فعليا في عملية صنع السياسة الخارجية، كما ان ادارة البيت الابيض في ذلك الوقت فضلت الظهور دوما بصورة إدارة قوية تستطيع حل الازمات بمفردها ولذلك يجب ان تكون هي صاحب القرار الاول والاخير، هذه التوجهات من قبل الحكومة خلال مرحلة الحرب الباردة كانت من اهم اسباب بقاء هذا المركز ضمن دائرة النشاط الضيق في علاقتها مع الحكومة.

المرحلة الثانية: شكل تفكك الاتحاد السوفيتي واعلان انتهاء الحرب الباردة، بداية لزيادة نشاط عمل مركز (csis) على المستوى الحكومي الرسمي، لاسيما بعد ان استطاع في عهد الرئيس ريغان ان يحقق الكثير من تصوراته الفكرية ونظرياته السياسية لما سيكون عليه المعسكر الاشتراكي وعدم قدرته على مواصلة المواجهة مع المعسكر الراسمالي، ان نجاح التوقعات المستقبلية للمركز وتحديدا على المستوى العسكري والاستراتيجي ضاعف من حاجة صانع القرار للاعتماد على ما يقدمه المركز من افكار وطروحات سياسية عن طريق

بحوثه الاكاديمية، مما ادى الى نشوء" علاقة مترابطة بين المركز وصانع القرار من اجل سد فجوة وحاجة صانع القرار للاليات والبدائل المختلفة لحل اي مشكلة تواجهه نتج عنها تاثير مباشر من قبل خبراء هذا المركز على طبيعة التوجهات السياسية للحكومة الامريكية واصبحت جزء لا يتجزأ من مصادر قوتها في مواجهة المشكلات محليا ودوليا"[2]، من هنا اصبح للمركز اهمية بالغة لانه مصدر غير ناضب يمكنه ان يقدم وسائل واليات جديدة لحل المشكلات والازمات التي تواجهها الحكومة في اي وقت ومكان، وبدأ المركز يأخذ مكانته داخل أروقة السلطتين التشريعية والتنفيذية وبشكل يتناسب مع امكانياته الفكرية وقدراته العملية، ومع تطور نشاط المركز على المستوى الحكومي في هذه المرحلة برزت ظاهرة جديدة عرفت بأسم "الباب الدوار والتي تعني انضمام العديد من المفكرين والخبراء المتخصصين كجزء من الادارة الحكومية للبيت الابيض وتقلدهم لوظائف رسمية سياسية وعسكرية عالية المستوى، وبعد انتهاء وظائفهم بأنتهاء مدة الادارة الحكومية يعودون الى المركز ولذلك اطلق عليهم تسمية الثروة المعرفية الوطنية"[1]، وتشير احدى استطلاعات الراي ان الرئيس ريغان وبوش الاب وكلينتون استعانوا بهؤلاء المفكرين والخبراء كجزء من موظفي ادارتهم وبعضهم تقلد مناصب حساسة جدا على المستوى الامني والعسكري.

المرحلة الثالثة: وتشكل بداية انتقال هذا المركز من دائرة تقديم الاستشارات والخدمات التدريبية والتثقيفية والمشاركة غير المباشرة في عملية صنع القرار السياسي، الى مرحلة التاثير والمساهمة الفعالة في تحديد ورسم التوجهات الخارجية للحكومة الامريكية، وتعد احداث الحادي عشر من سبتمبر سببا رئيسا لاخذها دورا اساسيا في عملية صنع واتخاذ القرار بعد ان كان وجوده يقتصر على طرح الافكار والاراء وصانع القرار يحدد الاخذ بها أم لا، كما نجد ان انتشار الارهاب الدولي وتهديده للمصالح الامريكية حول العالم دفعت "الحكومات الامريكية المتعاقبة الى الاعتماد على اغلب الطروحات والتنظيرات البحثية لمفكري المركز كونهم قادرين على استقراء المستقبل وتحليل واقع متغيرات البيئة الدولية التي يمكنها ان تؤثر

على مصالحها العليا وتحديدا منطقة الشرق الاوسط اذ تعد بؤرة للارهاب واندلاع الصراعات والحروب واستمرارها بشكل بات يشكل خطرا على الامن القومي الامريكي"[2].

هذه الاحداث والمتغيرات دفعت مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الى تكثيف توجهاته وبرامجه نحو منطقة الشرق الاوسط بعدها من ابرز المناطق الحيوية التي تمس المصالح الاستراتيجية الامريكية، ولانها من اولويات السياسية الخارجية لأمتلاكها اكبر احتياطي لمصادر الطاقة وطرق الملاحة الدولية وسوقا مهمة للتبادل التجاري الدولي، فضلا عن كونها تشكل احدى اهم المناطق الجيو– سياسية للولايات المتحدة الامريكية، وبما أن هذا المركز اصبح احد المصادر الفكرية والسياسية والاقتصادية المؤثرة على صانع القرار السياسي الامريكي منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، وضع في سلم أولوياته البحثية العمل على وضع العديد من الخطط والبرامج الآنية والمستقبلية للحفاظ على المصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة الامريكية وحمايتها، وتقديم مجموعة من الآليات والوسائل الفاعلة التي تتيح تذليل العقبات امام عمليات تنفيذ الاجندات الامريكية في المنطقة، ونجد ان برنامجه الخاص عن منطقة الشرق الاوسط وضع مجموعة من الاهداف ذات الطابع البراغماتي التي يجب على الحكومة الامريكية اتباعها وتطبيقها للوصول الى غاياتها في هذه المنطقة وابرز هذه الاهداف هي:[1]

1– التركيز على قدرة ومكانة الدول المحورية المؤثرة في المنطقة مصر والسعودية وايران، إذ يمثلون دائرة الصراع والتنافس في المنطقةز

2– السعي نحو خلق شراكة اكاديمية وسياسية بين الولايات المتحدة و دول المنطقة من أجل دفعها تدريجيا نحو تبني النموذج الديمقراطي الامريكي.

3– التركيز على دراسة مدى تأثير تكنلوجيا المعلومات والاتصالات والاعلام على مجتمعات تلك المنطقة وماهي انعكاساتها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمعرفة وفهم طبيعة المتغيرات السياسية التي تطرأ على دول المنطقة وتبعدها دوما عن حالة الاستقرار.

هذه الاهداف شكلت أرشادات أساسية في توجهات صانع القرار الامريكي وتحديد أولوياته على مستوى السياسية الخارجية تجاه منطقة الشرق الاوسط، ونتيجة لذلك أصبح من أهم المراكز المؤثرة على صانع القرار الامريكي، وطبيعة هذا التاثير سيتم مناقشته في المبحث القادم.

المبحث الثالث: تأثير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في التوجهات الاستراتيجية الامريكية

ان تطور العلاقة بين مركز الدراسات الاستراتيجية وصانع القرار الامريكي اتسعت بشكل كبير بفعل العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية لما بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر، وبدأت ترتقي وتأخذ مكانتها واهميتها على المستوى السياسي بعد ادراك صانع القرار مدى حاجته اليها من أجل تطوير قدراته السياسية والعسكرية لمواجهة خطر الارهاب الدولي، اذ تعد البحوث والدراسات التي يقدمها المركز من ضمن اولويات الامن القومي الامريكي في اعلى مستوياته، لاسيما أنها تميزت بأسلوبها التحليلي و العلمي الدقيق، وركزت بعضها على دراسة وتحليل سلوكيات القيادات الارهابية وكشف ما يحفزهم ويدفعهم لممارسة الارهاب، مما أسهم في تطوير خطط وبرامج الولايات المتحدة لمواجهة الارهاب ومنحته رؤية وقدرة استباقية لكشف عملياته الارهابية ضد الولايات المتحدة الامريكية.

ونجد ان التوجهات المعتدلة لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في طرحه للافكار والنظريات والبرامج والخطط الاستراتيجية وتحديدا تجاه منطقة الشرق الاوسط التي تعد بؤرة النشاط الارهابي والصراع المسلح، احدى الاسباب الرئيسة التي وثقت العلاقة المؤثرة بينه وبين صانع القرار الامريكي، لاسيما في عهد إدارة الرئيس (أوباما) الذي سعت إدارته الى تغيير توجهات السياسية الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه المنطقة، واعتماد أسلوب القوة الناعمة والتفكير العقلاني الرشيد في تعاملها مع أزمات تلك المنطقة بعيدا عن الافراط بالقوة واستخدامها، وعدت المرحلة السابقة لرئاسة (أوباما) للبيت الابيض ذروة تبني توجهات سياسية اتسمت بالتطرف واستخدام القوة لفرض تغييرات سياسية واقتصادية معينة

في بعض دول المنطقة، وأسهمت بعض المراكز البحثية الاخرى وعبر طروحاتها الفكرية والسياسية الى تشجيع صانع القرار الامريكي على اعتماد هذا الاسلوب في تعاطيه مع دول منطقة الشرق الاوسط، واستطاعت تلك المراكز من التاثير على قرارات البيت الابيض بشكل مباشر إذ في عهد الرئيس (كلنتون) تمكنت من إقناعه الانتقال من " سياسة الاحتواء المتبعة مع الحكومة العراقية حينها ، إلى سياسة تغيير النظام بالكامل،اذ قدم مجموعة من خبراء مركز بحوث القرن الأمريكي الجديد (PNAC) رسالة إلى الرئيس بهذا الشأن.تحولت الرسالة إلى مشروع عمل للمنظومة السياسية الأمريكية إذ صدر عن الكونغرس الأمريكي حينها ما سمي بـ (قانون تحرير العراق)"[1]، وشكل تأثر صانع القرار بتلك الرؤى المندفعة والمتطرفة بداية دخول الولايات المتحدة الامريكية في سلسلة من الازمات السياسية والاقتصادية، ومعنى ذلك ان هذه المراكز اصبح لها قوة مؤثرة في رسم وتحديد توجهات السياسية الخارجية الامريكية لاسيما إذا كانت توجهاتها تتوافق مع التوجهات الفكرية والايديولوجية لأدارة البيت الابيض، وفي بعض الاحيان نجد ان صانع القرار الامريكي يعتمد كليا على الافكار والطروحات التي تقدمها ويعدها بمثابة ارشادات تعمل على إعادة عملية ترتيب وتنظيم اولويات الخطط الاستراتيجية وطرق تنفيذها بشكل اكثر دقة ونجاح مضمون وان لم يكن هناك توافق فيما بينهما.

وانطلاقا من ذلك سنركز على أبراز تأثير مركز الدراسات الاستراتيجية على صانع القرار الامريكي، ودوره في رسم وتحديد التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية في عهد حكومة الرئيس (أوباما)، وتغيير سياسته تجاه العراق التي إتسمت بالتفكير المنطقي والعقلاني المعتدل بعيدا عن الحدة والتطرف في تطبيق الاجندات الامريكية، مما تركت انعكاسات ايجابية على المنطقة ككل، في حين كانت السياسية الخارجية للحكومة السابقة في عهد الرئيس (بوش) قد غالت باستخدام القوة المفرطة وعدتها الالية الامثل لتحقيق الكثير من الاهداف والمصالح، إذ شكلت مسائل عدة مثل القضاء على الارهاب وإعادة هندسة الشرق الاوسط وفق الاجندات الامريكية، وإيجاد تسوية لمسألة الصراع العربي– الاسرائيلي يعود بالنفع

للمصالح الامريكية والاسرائيلية في المنطقة، وفرض الديمقراطية على الانظمة العربية وفق الانموذج الامريكي وان كان بالقوة، وايضا التحكم بطبيعة سياسات الطاقة وتنظيمها بما يخدم الاقتصاد الامريكي، جزء لايتجزا من خطط حكومة البيت الابيض في عهد الرئيس (بوش) على مستوى السياسة الخارجية، لكن عملية تنفيذها بالشكل المطلوب واجهته عقبة كبيرة تمثلت بالنظام السياسي العراقي، وللتخلص من هذه العقبة استعانت إدارة البيت الابيض بالمراكز البحثية لمنحها خططا وتكتيكات استراتيجية تمنحها المرونة الكافية للتخلص نهائيا من اي عقبة تواجهها، ولانها تؤمن ان القوة افضل وسيلة لتحقيق اي غاية، استعانت بمراكز بحثية تتميز بتطرفها وتعطشها لاستخدام القوة الصلبة كجزء حيوي من السياسة الخارجية الامريكية.

أبرزها مركز "(اميركان انتربرايزر) من أهم المؤسسات البحثية التي شاركت في بلورة و إعطاء هذه الرؤية وتمكنت من انتاج نظرية فكرية جديدة تدعم صحة تلك الرؤية اطلقت عليها تسمية(الفوضى الخلاقة) و شارك في بلورته مجموعة من الباحثين والمختصين بالشؤون الأمريكية الداخلية والخارجية عن طريق عقد مجموعة من الندوات والمحاضرات وحلقات النقاش العلمية "[1]، وتم طرح هذه النظرية بعناية تامة وبرؤى معمقة و نابعة من العقلية الفكرية الأمريكية البراغماتية التي تعد المصلحة الأمريكية فوق كل شي بغض النظر عن الطريقة أو الوسيلة لتحقيقها، وتؤكد ان القوة الصلبة تلعب دور كبير في الوصول الى الاهداف الاستراتيجية وبوقت قياسي، وترى ان " تجربة اليابان والمانيا أثبتت ان الديمقراطية يمكن ان تنجح باستخدام القوة العسكرية واحتلال تلك الدول لازالة انظمتها الشمولية"[2].

ووجدت ان العراق يجب ان يكون الية من اليات إنطلاق الفكر والنموذج الامريكي نحو باقي منطقة الشرق الاوسط للوصول الى اهدافه ومصالحه، ولان نظامه يشكل عقبة امام ذلك فأن استخدام القوة ضده واحتلاله ومن ثم قولبته وفق الانموذج الامريكي هو الحل الامثل، لكن هذه الطروحات انعكست بشكل سلبي على خطط واهداف الولايات المتحدة

الامريكيـة في العـراق ومنطقـة الشـرق الاوسـط وتركـت اثارا سـلبية عـدة عرضـت المصـالح الامريكية في المنطقة لخطر كبير.

لانها لم تـدرك واقـع المتغيرات الامنيـة والسياسـية والاجتماعيـة المحيطـة في العـراق، ورد الفعـل العكسي الـذي نـتج عـن المجتمـع العراقـي ضـد السياسـة الامريكيـة فيـه، إذ كانـت بعيـدة عـن التحليل الواقعي ولم تراع ظروف المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية بشكل تدريجي وانما فضلت الاعتماد على اسلوب القوة وفرض السياسيات والرؤى الامريكية بصيغة الامر، وهو ما ادى الى انفجـار الاوضـاع داخـل العـراق وإنفـلات زمـام الامـور مـن سـيطرة الـولايات المتحـدة الامريكية بسبب النظرة الاحادية والمتطرفة لطروحات المراكز البحثية غير المدروسة وفق أطر علمية وبحثية دقيقة لكنها أثرت في صانع القرار الامريكي ودفعته نحو الدخول في سلسلة من الازمات انعكست بشكل واضح على الواقع السياسي والاقتصادي الامريكي.

ومع وصول الادارة الحكومية للرئيس (أوباما) سعت مباشرة للعمل على الخروج من هـذه الازمـة وتقليـص حجـم الخسـائر والاضـرار الامريكيـة الـتي منيـت بهـا بفعـل السياسـات غـير المدروسة من قبـل الحكومـة السـابقة، هنـا بـرز دور مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية والدوليـة إذ عـدت توجهاتـه المعتدلـة ذات الرؤيـة التحليليـة والعلميـة والبعيـدة عـن التطـرف والقفـز علـى النتائج التي لاتتوافق مع معطيات الواقـع، كما ان طروحاتها وافكارها البحثية تتوافق بشكل واضـح مـع جـوهر التوجهـات السياسـية لـلادارة الحاليـة مكنتهـا مـن التـأثير بشـكل مباشـر في صـانع القـرار الامريكـي، ودفعتـه نحـو إعـادة رسـم وتحديـد اولوياتـه الاسـتراتيجية وتغيـير نمـط تفكيره وطرق تنفيذه لخططه وأهدافه على مستوى السياسة الخارجية، عبر تقديمه للعديد من الطروحـات والافكـار والسـيناريوهات لصـانع القـرار الامريكـي لتكـون جـزء أسـاس مـن خطـة خروج الولايات المتحدة الامريكية من أزمة العراق وأحتلاله والتي تفاقمت بفعل السياسات الخاطئة لحكومة(بوش)، ويمكن ان نحدد اهمها بالآتي:[1]

1- العمل على وضع خطة شاملة وجدولة توقيت لانسحاب القوات الامريكية من العراق، وعقد أتفاقية امنية وأستراتيجية مع السلطة العراقية تمنح الولايات المتحدة الامريكية مجموعة

من الصلاحيات السياسية والاقتصادية في العراق تمكنه من حماية مصالحه واهدافه القومية العليا،مقابل تقديم بعض الخدمات العسكرية واللوجستية للحكومة العراقية، فضلا عن تدريب القوات العراقية بما يؤهلها لمواجهة الارهاب وحماية سيادة الاراضي العراقية لتحقيق الاستقرار السياسي والامني.

2- السعي الى حل الخلافات والتوترات بخصوص الملف العربي- الكردي بشكل حاسم، اذ على الحكومة الامريكية ان تعمل جاهدة على تقليص حجم فجوة الخلاف بين الطرفين وتحديدا ما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها وملف النفط، وتخلق بينهما مشتركات سياسية واقتصادية تمكن المركز من الانفتاح وقبول متطلبات وحاجات الكرد السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن التزمت بالراي والفكر، وتدفع الاكراد نحو الاقتناع بضرورة ان يكونوا واقعيين في تعاملهم مع المركز بعيدا عن التطلعات التاريخية والجغرافية وان يعملوا للحفاظ على المكتسبات التي حصلوا عليها، للخروج من الازمة بحل توافقي يرضي كلا الطرفين، لان العراق غير مستعد للدخول في صراع داخلي جديد، وعلى الحكومة الامريكية ان تدرك ذلك لانه سيؤثر مباشرة على المصالح الامريكية في المنطقة.

3- السيطرة على حالة العنف والتطرف المستشري في العراق والذي يعد احد الاسباب الرئيسة لزيادة نشاط العمليات الارهابية، نتيجة للسياسات الخاطئة التي مارستها حكومة الولايات المتحدة الامريكية في العراق، ومنحت الحكومات العراقية السابقة حرية مصادرة الحقوق وتهميش واقصاء الكثير من القوى الوطنية تحت مسمى اجتثاث البعث والقتل على الهوية من اجل تقوية السلطة الحاكمة ووجودها السياسي، مما ادى الى انتشار الجماعات الارهابية بين العرب السنة وسيطرتها على اهم مناطق العراق الحيوية، وايضا معالجة تفاقم وجود الميلشيات بين العرب الشيعة والتي زاد عددها وقدرتها في التاثير على السلطة العراقية لدرجة اصبحت قوتها تفوق قوة سلطة القانون للحكومة العراقية، واستمرار هذا الوضع من شانه ان يضع الديمقراطية في العراق وعملية تطبيقها كأنموذج ناجح في منطقة الشرق الاوسط

سيكون في خطر ويقود نحو الفشل، مما سيعطي صورة سلبية عن الولايات المتحدة الامريكية وترك انطباع لدى القوى الدولية بفشل المشروع الديمقراطي في العراق.

الخـــاتـــــمة:-

ان مراكز الابحاث السياسية الامريكية تعمل من اجل انتاج وتطوير النظريات السياسية، ومن ثم نشرها والترويج لها داخل الاوساط السياسية والاجتماعية، وفي بداية نشأتها كانت تهدف الى تثقيف الاوساط السياسية والراي العام الامريكي بالمتغيرات التي تطرا على واقع البيئة السياسية داخليا وخارجيا، لذلك نشاط عملها وتأثيرها كان مقتصرا على الجانب الاكاديمي والعلمي البحت، ومرتبطة بالجامعات والمؤسسات الحكومية التابعة للسلطة التشريعية، لكن منذ نهاية الحرب الباردة اصبحت لاعب فاعلاً ومؤثراً في عملية صنع القرار الامريكي، واصبح مقياس نجاحها مرتبط بمدى قوة تأثيرها على صانع القرار وكلما زاد اهتمامه واعتماده على افكارها وطروحاتها السياسية أكد ذلك على نجاحها وتطورها.

ويعد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية من بين تلك المراكز المؤثرة، وعدت في العشر سنوات الماضية من اكثر المراكز الفاعلة والمؤثرة على صانع القرار، لاسيما فيما يتعلق برسم وتحديد التوجهات الاستراتيجية الامريكية، واستطاعت ان تتحول من مركز بحثي اكاديمي الى ما يشبه جماعات الضغط السياسية، وتتنافس مع جماعات الضغط التقليدية والمنظمات غير الحكومية، واعتمد المركز مجموعة من الخطط والبرامج لايصال افكاره وطروحاته السياسية لصانع القرار ودفعه نحو الاقتناع بها وتبنيها، مثل عقد المؤتمرات وورش العمل والندوات، فضلا عن زيادة نشر ابحاثه ومطبوعاته في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

من هنا اصبح المركز من اهم المصادر الرئيسة لصانع القرار الامريكي للتزود بالمعلومات والافكار، وعد رفعه لشعار الحيادية والاعتدال في تناوله للقضايا السياسية المختلفة، وان افكاره وطروحاته السياسية تدعم اولا واخرا المصالح القومية الامريكية العليا، من اكثر الاسباب التي ساهمت في زيادة قوة تأثيره على صانع القرار الامريكي.

The Role of Political Research Centers in Drawing The Strategic Orientations of The United State of America

(CSIS) is A Model
Dr.RANA MAWLOOD SHAKIR

Abstract:

Political Research Center (Think tanks) in the United states are a distinct intellectual and political phenomenon, Its course of action has focused primarily on the dissemination and promotion of ideas are the level of public opinion and political elites, which have formed pressure forces in some of many cases that effect the interests of political decision- makers.

After the end of cold war, its structural and financial capabilities have developed in to solid institutions, and was able to influence the highest decision- making centers to play an active role in it after the work was limited to providing expertise and advice only.

The Center for strategic and international studies (CSIS) is one of the center that have become part of decision- making process, especially at the level of foreign policy, as the participated through its proposals which was characterized by a deeper intellectual vision and an awareness in the drawing of many of the strategic directions, giving the decision- maker a variety of options that contributed to renewing his strategic priorities to serve the highest US interests.

الهوامش والمصادر

(1) انمار محمد جميل، "مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية: تحليل وتقويم، بحث منشور في مجلة دراسات العلوم الانسانية، الجامعة الأردنية، العدد ٤، نيسان/ ٢٠٠٤ ، ص28.

(2) المصدر السابق، ص 29-31.

(3) بسمة خليل نامق ، مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي ، مجلة القادسية للقانون و العلوم السياسية ، جامعة القادسية ، العدد الثاني ، المجلد الثاني ،كانون الاول ، 2009 ، ص179

(1) بسمة خليل نامق ، مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks، مصدر سبق ذكره،ص180، وللمزيد ينظر فتحي حسن ملكاوي، البناء الفكري، مفهومه مستوياته، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، المملكة الادرنية الهاشمية،ط1،2016، ص17-18

(2) أشواق عباس، دور مراكز الأبحاث في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم السياسية جامعة دمشق، 2008، ص34.

(1) أشواق عباس، دور مراكز الأبحاث في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص35-38

[2] جيمس الان سميث، سماسرة الأفكار،تر: مجدي عبد الكريم ،مكتبة مدبولي، القاهرة،1994,ص10، للمزيد ينظر، فتحي حسن ملكاوي، البناء الفكري، مصدر سبق ذكره، ص28

[1] جيمس الان سميث، سماسرة الأفكار،مصدر سبق ذكره،10-11، وللمزيد ينظرعمر عبدالله وآخرون، دور مراكز الابحاث والدرسات في السياسة الخارجية الامريكية،بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية جامعة تشرين، ع2، مج30، دمشق، 2008، ص35

[1] دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث، ابو ظبي، 2007، ص22-23.

[1] ستيفن بوشيه،مراكز الفكر أدمغة حرب الأفكار،تر:ماجد كنج، دار الفارابي، بيروت،2009، ص44-45.

[2] دونالد أبلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية،مصدر سبق ذكره،ص25، وللمزيد ينظر عمر عبدالله وآخرون، دور مراكز الابحاث، مصدر سبق ذكره، ص40-41

[1] ستيفن بوشيه،مراكز الفكر أدمغة حرب الأفكار،مصدر سبق ذكره، ص48.

[2] احمد فايز صالح، دور المحافظين الجدد، في السياسة الخارجية الامريكية، مركز باحث للدراسات الفلسطينية، بيروت، 2011، ص27.

[1] ينظر باسم الخفاجي، أثر المراكز الفكرية في السياسية الخارجية الامريكية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع369،السنة الثانية والثلاثون، بيروت، 2009، ص39-40

[1] ينظر الموقع الرسمي لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الامريكي www.csis.org، وللمزيد بهذا الخصوص ينظر سامي الخزندار وآخرون، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي والسياسات العامه، بحث منشور في مجلة دفاتر السياسية والقانونية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ع6، جانفي2012، ص38

[2] احمد فايز صالح، مصدر سبق ذكره، ص27-28.

[1] ستيفن بوشيه، مصدر سبق ذكره، ص52، وللمزيد ينظر سامي الخزندار، دور مراكز الابحاث، مصدر سبق ذكره،ص43

[2] دونالد ابلسون، مصدر سبق ذكره، ص33

[1] ينظر الموقع الرسمي لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، www.csis.org، وللمزيد ينظر مصطفى عبد الغني، المستشرقون الجدد:دراسة في مراكز الابحاث الغربية، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، ط1، 2007، ص117

[1] اشواق عباس، مصدر سبق ذكره، ص 43، للمزيد ينظر مشروع القرن الامريكي الجديد، مقال منشور في الشبكة العالمة للانترنيت، على الموقع www.marefa.org

[1] ينظر رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة الربيع العربي بين الثورة والفوضى، السيناريو الامريكي لتفتيت الشرق الاوسط، ، دار الكتاب العربي للنشر، ط1، القاهرة، 2012، ص ص56-57، وللمزيد ينظر الموقع الرسمي www.csis.org،

[2] المصدر السابق،ص 81- 82

[1] ينظر الموقع الرسمي www.csis.org.